



بالتزامن مع استعدادات البرلمان الأوروبي لإصدار بيان بمناسبة الذكرى العاشرة للثورة السورية ، نظمت مجموعة تجديد أوروبا التابعة للبرلمان الأوروبي ، ممثلة بالسيدة ناتالي لويسو والسيد باري أندروز ، ندوة عبر الإنترن特 يوم الأربعاء 3 مارس حول الكفاح. ضد الإفلات من العقاب في سوريا. خاطب رئيس المركز السوري للدراسات والبحوث القانونية المحامي أنور البني النواب الأوروبيين بالمطالب التالية:

1. عدم استخدام مصطلح حرب أهلية في سوريا لأنه مخالف للواقع ويسيئ للشعب السوري كله، وكل الضحايا، إن ما جرى ويجري في سوريا ليست حرب أهلية، وإنما حرب على المجتمع كله .
2. إعلان أوروبي موحد بدعم التحقيقات والمحاكمات التي تجري في الدول الأوروبية التي تتبنى الصلاحية العالمية، والالتزام بنتائجها وأثارها ، إن السماح بالإفلات من العقاب لمثل هذه الجرائم سيمني بطاقة خضراء لتهديد حياة عشرات الملايين من الشعوب في العالم.
3. عدم الاعتراف بشرعية الانتخابات التي سيجريها بشار الأسد، وإعلان سوريا دولة تق福德 مماثلتها الشرعية، وتعليق عضوية سوريا في كل الهيئات الدولية والجمعية العامة للأمم المتحدة .
4. انجاز قانون أوروبي بمعاقبة المجرمين وداعميهم على غرار قانون قيصر في أمريكا، ومنع أي محاولة لإعادة التعامل مع المجرمين أو إعادة تأهيلهم تحت أي مسمى، باعتبار الشهادة التي قدمها الشاهد Z30 أمام محكمة كوبنهاجن حول القبور الجماعية، والمحاكمات ومذكرات التوفيق التي صدرت عن القضاء الأوروبي.
5. وضع محددات وقيود على عملية جنيف وإلغاء الدعم المفتوح لها ، وإنهاء منح وقت إضافي للمجرمين ليستروا بارتكاب جرائمهم الفظيعة على حساب حياة السوريين ومعاناتهم، وحصر مهمة المبعوث الدولي فقط بمخرجات بيان جنيف والقرار 2254، بالعمل على تشكيل هيئة الحكم الانتقالي وإطلاق سراح المعتقلين.
6. الإرهاب يهدد السوريين وشعوب المنطقة أكثر من أوروبا ، ولا يمكن محاربة الإرهاب بدعم من صنعه وساعدته وسهل له . محاربته تكون بدعم الخصوم الحقيقيين له وهي الشعوب السلمية المدنية الديمقراطية لتبني دول مستقلة حرة ، نطالب بدعم إنشاء مركز مراقبة وتعقب للمجرمين من كل الجهات وتقديمهم للعدالة لحماية أمن مجتمعاتنا ومجتمعاتكم

لدى أوروبا امكانيات كبرى لم تستخدمها بعد للتأثير الفعال بإنهاء الاهلوكتست الذي يعيشه الشعب السوري نأمل أن تبذل جهود أكبر



Watch Video At: <https://youtu.be/sVSugZ12A9c>